دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في موريتانيا
(محمية حوض آركين نموذجا)

محمد شهاب الدين أبوه
طالب دكتوراه: مكونة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

ملخص:
لقد برزت فكرة إنشاء المحميات الطبيعية في عصرنا اليوم نظرا لما تعرض له التوازن البيئي والتنوع الحيوي من اختلال، وهو ما جعل المناطق المحمية تحتل حوالي 5% من فضاءات الكرة الأرضية، لذلك بدأ الاهتمام بإقامة المحميات الطبيعية من خلال دعوة الدول والمنظمات إلى المحافظة على النظم البيئية والحد من سلوك الإنسان الجائر، الذي أخذ يستخدم أساليب أدت إلى تدهور العديد من الموارد الطبيعية من الكثير من المدن والقرى التي توجد بها مؤهلات لإنشاء محميات طبيعية لتنمية السياحة البيئية. وانطلاقا من ذلك يتناول بحثنا المحميات الطبيعية في موريتانيا وخاصة محمية حوض آرغين، وهو محاولة لدراسة دور المحمية في صيانة وتنمية السياحة والتنوع الحيوي والاستثمار فيها خدمة للبيئة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: سياحة بيئية، محميات طبيعية، استثمار، حوض آرغين، تنمية مستدامة، الإمكانات السياحية.

مقدمة:

شهدت المحميات الطبيعية اهتماما دوليا كبيرا لدورها الإيجابي في حماية البيئة، وإسهامها في خلق واقع بيئي جاذب للسياحة، بما ينعكس على إيرادات الدولة واستفادة الساكنة المحلية للمحميات. ومع تزايد التوجه نحو السياحة البيئية في المناطق المحمية كفضاء جذب سياحي مستدامة، ركزت موريتانيا مؤخرا كغيرها من الدول على هذا النشاط نظرا لإمكانياتها الوفيرة وللدور الذي يمكن أن يقوم به في زيادة مصادر الدخل والتنمية على المستوى المحلي.

وبما أن الاستثمار في المحميات الطبيعية أصبح له دور كبير في الحفاظ على البيئة ورفع النمو الاقتصادي، كان على الدولة تنشيط السياحة البيئية ووضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تثمين الموارد الطبيعية وعلى رأسها المحميات، وذلك عبر العمل على تطوير السياحة البيئية بما يتماشى مع مبدأ الاستدامة، ودعم الاستثمار السياحي من خلال الاستغلال الرشيد لموارد

الحظائر الوطنية، وخاصة الحظيرة الوطنية لحوض آرغين موضوع البحث، فهي منطقة مميزة واستراتيجية بتنوعها البيولوجي ونشاط ساكنتها الاقتصادي، ولاحتوائها على مقومات سياحية تمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا جاذبا.

لذا كان من الضروري تكثيف جهود الفاعلين المحليين والوطنيين من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي تحتويه الحظيرة بوضع ترسانة قانونية تحد من الانتهاكات البيئية وتنشط السياحة البيئية لتحقيق عوائد اقتصادية وخلق فرص عمل، وجعل النشاط السياحي صديقا للبيئة، لتوفير توازن بين السياحة والبيئة والاقتصاد المستدام بما يتماشى مع متطلبات التنمية.

استنادا إلى ما تقدم يمكننا إبراز إشكالية البحث على النحو التالي:

هل يمكن أن يكون للمحميات الطبيعية (محمية حوض آركين) دور في تنمية السياحة البيئية في موريتانيا؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية:

- ✓ ــ ماهي المحميات الطبيعية؟ وماذا تعني السياحة البيئية؟
- ✓ ــ ما واقع التنمية السياحية البيئية المستدامة بالحظيرة الوطنية لحوض آرغين؟
- ✓ ــ ما هو دور المحميات في التنمية السياحية البيئية في موريتانيا؟

فرضية البحث:

للمحميات الطبيعية في موريتانيا (محمية حوض آرغين) إمكانيات ودور في تحقيق السياحة البيئية، مما قد يؤدي إلى جعل الحظيرة قطبا سياحيا بيئيا بامتياز.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى لفت الأنظار نحو أهمية وضرورة تطوير وإنشاء المحميات الطبيعية في موريتانيا كمحمية حوض آرغين، وتحويلها إلى مناطق سياحية بيئية، تكون وسيلة جيدة لجذب السائحين والمستثمرين والبعثات العلمية، وتقوم بالمساهمة في نشر ثقافة السياحة البيئية بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

مناهج البحث:

تمت هذه الدراسة بالاعتماد على مناهج متعددةكالمنهج الوصفيالذي يعتبر مظلة واسعة تتضمن عددا من المناهج والأساليب، فمن خلاله تم التعرف على المحميات الطبيعية وأهمية البيئة ووصف المظاهر الطبيعية للمحمية الوطنية لحوض آرغين، وكذا المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لسكان المحمية وأنشطتهم، كما اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج الكمي

التحليلي الذي عن طريقه تم تحليل الأرقام والبيانات الإحصائية، إضافة إلى استخدام وسائل الدراسة الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية.

أولا: المحميات الطبيعية(مفهومها- أنواعها- أهدافها- أهميتها- آليات إقامتها)

1ـ تعريف المحميات الطبيعية:

تتعدد تعريفات المحميات الطبيعية في الوقت الحاضر والكل يحاول تعريفها من منظوره الخاص، وهي وإن تعددت إلا أنها تلتقي مع بعضها في معان كثيرة، فالاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والمناطق المحمية يعرفها بأنها:"أي مساحة من الأرض ذات حدود قانونية يُحد فيها من استعمال الإنسان للنباتات والحيوانات والطيور، وتشمل المنتزهات الوطنية ومحميات الصيد والمناطق ذات الاستعمالات المتعددة". وتعرف كذلك بأنها مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية، نباتية أو حيوانية أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، بهدف تحويل وتغيير السلوك السلبي تجاه البيئة والمحافظة على مكوناتها النادرة[1].

وتسمى المحميات الطبيعية أحيانا بمحميات المحيط الحيوي، والتي يعرفها بعض المختصين بأنها "مناطق محددة الأبعاد الجغرافية تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة بهدف حماية محتواها من حيوانات وطيور ونباتات وكافة أشكال الحياة فيها، وذلك من تعديات الإنسان أو التغيرات البيئية". ومنهم من عرفها على أنها "مناطق طبيعية من الأرض أو البحر أو المسطحات المائية ذات حدود معينة تتمتع بالحماية القانونية للمحافظة على تنوعها الإحيائي والنباتي من الاستغلال الجائر أو التغيرات الطبيعية المهلكة". وهناك من عرفها بأنها "وحدة بيئية محمية تعمل على صيانة وحماية الأحياء البرية نباتية وحيوانية وفق إطار متناسق يربط بين التنوع البيئي من ناحية، والتنوع السلالي من ناحية أخرى من خلال إجراء البحوث الميدانية والتعليم والتدريب، إضافة إلى الأخذ بمبدأ مشاركة السكان المحليين في إدارة هذه المحميات ليتحملوا المسؤولية المباشرة تجاهها". وعرفها الاتحاد الدولي لحفظ وصون الطبيعة على أنها"أي منطقة من البر أو البحر التي تعلن لحماية التنوع البيولوجي أو البيئي أو التراثي، وتدار من خلال وسائل قانونية أو أي وسائل أخرى مؤثرة"[2]

---

[1]- هشام بن صالح بن علي البراك، المحميات الطبيعية وتجريم الاعتداء عليها، بحث للحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010م، ص 37.

[2]– أنور عمر قادر، آليات إنشاء المحميات الطبيعية وحمايتها، مطبعة ياد، إقليم كردستان – العراق، 2017م، ص7.

وافق مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1992م على تعريف المحمية الحيوية بأنها "وحدة ايكولوجية سواء كانت هذه الوحدة يابسة أو مائية، وتمتلك مجموعة من الخصائص، من هذه الخصائص أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، أو نظاما ايكولوجيا منتخبا بعناية أي وحدة ايكولوجية منتخبة".

وقد تبنت منظمة اليونسكو فكرة المحمية الحيوية عام 1970م كوسيلة لحماية التنوع الحيوي (الأحياء النباتية والحيوانية) من خلال برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، ومن خلال المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة للبيئة عام 1972م خرجت بتوجيه إنشاء شبكة عالمية من المحميات الطبيعية والتي تعمل على حماية وصيانة التنوع الحيوي العالمي وانتخاب بعض نماذج النظم الحيوية العالمية التي تتلائم مع حاجات ورغبات الأفراد، بحيث جعل السياحة البيئية في تزايد مستمر من خلال رغبات الأفراد في مصاحبة الطبيعة، مما جعل مناطق المحميات في العالم تحتل حوالي 5% من فضاءات الكرة الأرضية موزعة على 130 دولة، ومن الأمثلة على تلك المحميات الموجودة في قارة أمريكا الجنوبية والتي تمثل مساحة حوالي 100.000كلم مربع، أما في ألمانيا فقد احتلت 33 محمية مساحة 20.000كلم، وتمثل محمية Tsavoأقدم محمية في كينيا بحوالي12.926.706كلم[1]

إن معظم ما ورد في التعريفات للمحميات الطبيعية يدور حول محور رئيس هو افتراض وجود مساحة يابسة أو مائية تتميز بالتنوع البيولوجي وحياة فطرية تتعايش فيما بينها وفق نظام بيئي معين، قد يكون بعض أنواع الحياة فيها مهدد بالانقراض أو معرض للتدهور أو قد يتدهور إذا لم تتمتع بالحماية، وبالتالي تفرض الحماية على الحياة التي تقطنها من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وتحديد النشاط الإنساني في المنطقة.

2ــ أنواع المحميات الطبيعية:

على الرغم من أن مفهوم المحميات الطبيعية ينطوي على منطقة محددة جغرافيا التي تتميز بالتراث الطبيعي والحياة البرية أو المائية، إلا أنها تنقسم على عدة أنواع وتصنيفات اعتمادا على طبيعتها ونوع الحياة فيها وموقعها والغرض منها، ويمكن إجمالها بما يأتي:

[1]- حمزة ناجي، عبد المهدي الجراجرة، المحميات الطبيعية في الأردن ودورها في التنمية السياحية، رسالة الماجستير في الآثار، قسم السياحة، جامعة مؤتة، الأردن، 2014م، ص 16.

2- 1- المحمية الطبيعية البرية:

وهي تشمل النطاق اليابس تنمو وتعيش فيها حياة برية من نباتات وغابات طبيعية وحيوانات وطيور، وقد تتميز ببعض الصفات الطبيعية الخاصة أو معالم جيولوجية أو جيومورفولوجية ذات قيمة تاريخية أو تراثية أو لها جمالية تميزها عن غيرها من المناطق.

2- 2- محمية المحيط الحيوي:

وهي تشمل مساحة من النظام البيئي الطبيعي تعمل على صيانة وحماية فطرية الحياة فيها لغرض الحفاظ على الحياة البرية فيها، والمحافظة على التنوع الجيني الذي يعتمد عليه التطور والحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة وفق إطار متناسق يربط بين التنوع البيئي من جهة والتنوع السلالي من جهة أخرى، وكذلك الأخذ بمبدأ مشاركة السكان المحليين في إدارة المحمية وهم يتحملون المسؤولية تجاهها، وقد سميت بالمحيط الحيوي لأنها تسمح للسكان المستوطنين باستخدام الأرض في إطار المحمية بقدر معلوم[1].

2-3- المحمية البحرية الشاطئية:

ويتمثل في هذا النوع من المناطق الاهتمام بالبيئة المائية والبحرية في الجزء الممتد داخل الرصيف القاري الأكثر عرضة للخطر البيئي، حيث تكون هذه المحميات ضمن المراقبة الدولية والمحلية وتخضع لقوانين تساعد على صون النظم البحرية، والمحافظة على الشعب المرجانية والكائنات الحية البحرية بشكل مستدام. ومن أهداف هذه المحميات الحفاظ على التنوع الحيوي والبحري، ومنع الاعتداء على الشعب المرجانية، واستدامة الموارد الطبيعية الشاطئية والبحرية، والحفاظ على المقومات الحضارية والتراثية داخل البيئة البحرية واستغلالها سياحيا[2]

2- 4- محميات المنتزهات والحدائق الوطنية:

وهي منطقة تخصص لحماية الطبيعة والنظام الإيكولوجي، وذلك لإيجاد مساحة متميزة طبيعية تحمى لأهداف ترويجية وترفيهية وتعليمية، ولايسمح باستغلال الموارد والأصول الموجودة فيها إلا بقدر معلوم. والسبب في تسميتها بالمتنزه الوطني كونها تجمع بين الترويح والسياحة وبين الثقافة البيئية والحياة البرية والمائية، ويسمح فيها في نطاق محدود الصيد تحت المراقبة وكذلك إجراء البحوث والدراسات العلمية والتدريب.

---

[1]- أنور عمر قادر، آليات إنشاء المحميات الطبيعية وحمايتها،مرجع سابق، ص9.

[2]- حمزة ناجي الجراجرة، المحميات الطبيعية في الأردن، مرجع سابق، ص22.

2 -5- محمية الحياة التقليدية:

في هذا النوع من المحميات يشترك الإنسان في النظام البيئي الطبيعي بالعيش مع الحياة البرية، خاصة أولئك الذين يعيشون على طريقة ونمط الحياة البدائية ويتم إدخالهم ضمن منظومة المحمية كعنصر من عناصرها ويسمح لهم باستغلال الموارد الطبيعية في المحمية بصورة تقليدية بدائية دون تدخل الصناعة والتكنولوجيا، وترجع الفكرة إلى أن الموارد الطبيعية الموجودة سابقا في الكون لا تخلو من علامات التدخل الإنساني من الزراعة والتدجين والاستئناس، وبما أنها كانت بقدر معلوم وليس مفرطا فقد كانت ذات تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي وأغنته بدلا من الإضرار به، وهذا النوع شبيه إلى حد م مع محمية المحيط الحيوي مع فارق بسيط وهو أن نمط عيش الإنسان في هذا النوع يقترب إلى الحياة الفطرية البرية، بينما في المحيط الحيوي هنالك تطور في نمط الحياة لكن يفرض على السكان استخدام أرض المحمية بقدر معلوم بحيث لا يضر بالمحمية، وبذلك يمكن تطوير الفكرة لاستغلال الموارد الطبيعية بأسلوب تقليدي دون تدميرها.

3 - أهداف المحميات الطبيعية:

قبل البدء بإنشاء المحميات الطبيعية يلزم بيان الهدف من وراء إنشاءها على أن يكون واضحا وملائما لأرض المحمية وأن يتماشى مع خطة البلد أو الإقليم. إن تحديد الأهداف الصحيحة يساعد على نجاح إنشاء المحمية الطبيعية لأنها يتضمن الأساس للإدارة العلمية للمحميات الطبيعية وتنمية المناطق الطبيعية وإنشاء شبكة الحماية لمواردها وتحليلها وتقييمها، والأهداف قد تكون آنية أو بعيدة المدى، ومن أهم أهداف المحميات:

تنمية المجتمعات المحلية من خلال حماية الموارد الطبيعية كالمراعي والغابات والموارد المائية والحيوانات الفطرية ومضاعفة عائداتها وتعزيز إنتاجها بشكل متواصل في المناطق المحمية.

- ✓ تسعى المحميات إلى توفير موارد الرزق لأبناء المجتمعات المحلية بصورة مستدامة تضمن الخصائص الثقافية والشعبية وتدعم اقتصاديات الأهالي.
- ✓ المحافظة على مناطق ذات طبيعة جمالية خاصة يمكن أن تسهم في توفير فرص العمل لسكان هذه المجتمعات.
- ✓ صون البيئة والمحافظة على التوازن البيئي.
- ✓ المحافظة على بيئة الأحياء البرية، وأعشاش الطيور، وجحور الحيوانات، وتأمين الغذاء لها في الأوقات التي لا تتمكن فيها من تأمين غذائها.

- ✓ منع صيد الطيور والحيوانات البرية والمائية المهددة بالانقراض والنادرة، وتحريم الصيد في فترة تكاثر الحيوانات، وتحديد الفترات التي يسمح فيها بالصيد، إضافة إلى تحديد عدد الحيوانات المسموح بصيدها وطرائق الصيد، وتحريم المواد المتفجرة في صيد الأسماك أو تجفيف البرك، وتحديد نوعية الشباك.
- ✓ الحفاظ على أراضي المستنقعات ذات الأهمية باعتبارها موئلا للطيور المائية، وأيضا حماية المراعي الطبيعية والغابات كموئل للتنوع الحيوي[1]
- ✓ 4 – آليات إقامة المحميات الطبيعية:
- ✓ إن إنشاء وإقامة المحميات الطبيعية يتطلب توفر جملة من المتطلبات، والتي على أساسها يمكن للمحمية أن تقوم وأن تمارس مهامها بشكل صحيح. ومن أهم متطلبات إقامة المحمية ما يلي:

4- 1- اختيار المنطقة:

قبل البدء بأية خطوة يلزم تحديد المنطقة المراد اتخاذها كمحمية طبيعية واختيارها على أساس التنوع الحيوي أو وجود نوع أو أنواع من الحياة البرية والمائية النادرة أو المهددة بالانقراض. إن أي منطقة مؤهلة لاتخاذها كمحمية طبيعية لابد من تميزها بالخصائص والمواصفات الآتية:

- ✓ التميز الواضح بمكونات التنوع البيوليوجي.
- ✓ توفر عدد هام من الأنواع المنفردة المتوطنة.
- ✓ توفر نوع أو أكثر من الأنواع النادرة أو المهددة بخطر الانقراض.
- ✓ تميز وتفرد الموائل.
- ✓ أن تكون المنطقة ذات أهمية للسياحة البيئية
- ✓ ملائمة المنطقة من الناحية الاجتماعية.

4 – 2 ــ ترسيم المنقطة وإسقاطها على الخريطة:

وهي ترسيم المنطقة وتحديد المساحة المطلوبة وإسقاطها على الخارطةبالتعاون مع الوزارة المعنية، والخارطة المعدة تصبح أساسا لاتخاذ القرار بإنشاء المحمية وتثبيت الحقوق العينية والمجردة للآخرين على الأراضي داخل المنطقة المختارة وكذلك تركيبة السكان المحليين ونمط حياتهم وتقاليدهم وحرفهم وغيرها من الأمور التي ستصبح أساسا للقرارات اللاحقة.

[1]– هشام بن صالح بن علي البراك، المحميات الطبيعية وتجريم الاعتداء عليها، مرجع سابق، ص 41-42.

4 -3- تحديد الأهداف:

توضع الأهداف من أجل تحقيق الغرض الرئيسي من وراء إنشاء المحميات الطبيعية وهو العيش معا بين الإنسان والتنوع البيولوجي من الحياة الفطرية والبرية والمائية.

4 -4 - جمع البيانات وتحليلها:

وتقتصر عملية المسح وجمع البيانات على:

- ✓ حالة وتوزيع الأنواع الموائل ذات الأهمية كالحيوانات البرية والطيور والنمط النباتي، والنظام البيئي.
- ✓ فرائس ومفترسات لكل نوع أو صنف من الحياة البرية والمائية، ومدى كفايتها للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- ✓ الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي في الماضي والحاضر.
- ✓ الموارد المائية نوعية الماء الفيزيائية والكيميائية.
- ✓ حقوق الساكنة وملكية الأراضي داخل حدود المحمية وأوجه التصرف بها واستعمالها.
- ✓ معدل زيارات السياح المتوقعة خلال السنة الواحدة.

4 - 5- تحديد السياسات:

أي إلزام الجهة المعنية ببيان سياساتها لبلوغ أهدافه من التشريعات الضرورية لحماية المحمية وإدارتها والآليات والإجراءات الواجب تنفيذها وبيان الحالة التشاركية بين القطاع الحكومي والمجتمع المحلي، وكيفية الحصول على التمويل والتصرف بإيرادات المحمية وطريقة استفادة الساكنة المحلية من تلك الإيرادات[1]

5- أهمية المحميات الطبيعية:

إن الغرض من إنشاء المحميات الطبيعية هو جني فوائدها المتعددة بكونها حافظة البيئة ودعامة حياة الإنسان ورفاهيته ولها أهمية بالغة، وتكمن أهمية المحميات فيما يلي:

من الناحية البيئية: يتجلى الاهتمام العالمي المحميات الطبيعية نظرا لأهميتها من الناحية البيئية من خلال المحافظة على النظم البيئية لما لها من تأثير على بقاء الإنسان في مأمن ولتطور حياته وحياة الأجيال القادمة، وكذلك من خلال المحافظة على التنوع الحيوي والجيني للاستمرار في التكاثر الحيواني والنباتي في سبيل المحافظة على هذا التنوع لتحقيق التوازن الطبيعي في بيئتنا الطبيعية والحد من النقص والانقراض للحياة البرية وحماية الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض،

[1]- أنور عمر قادر، آليات إنشاء المحميات الطبيعة وحمايتها، مرجع سابق، ص11-12-13.

وبالتالي المحافظة على التنوع الحيوي وكذلك فهي وسيلة للحد من التصحر الذي أصبح من المشكلات المستعصية.

من الناحية الاقتصادية: إن البيئة الطبيعية بحسب النظرة الاقتصادية عبارة عن مجموعة من المصادر والموارد التي توفر أسباب الحياة للإنسان، فهو يحصل من خلالها على مقومات حياته، وتتعدد القيم الاقتصادية للمحميات الطبيعية من خلال العوائد المباشرة وغير المباشرة المتأتية منها من الاستثمار السياحي، لأن المحميات الطبيعية دعامة قوية لوجود السياحة في أي بلد، فضلا عن ذلك يمكن من خلال الحياة البرية في محمية تحسين سلالات الحيوانات والنباتات، ويمكن إيجاد سبيل العيش للسكان المستوطنين بالقرب منها من خلال العمل في المحمية أو في النشاطات السياحية أو في الاستغلال المعقول لموارد المحمية ، فعلى سبيل المثال فإن 1,2 مليار فرد في العالم يعتمدون في عيشهم على الغابات الطبيعية لوحدها.

من الناحية الاجتماعية: تؤمن المحميات الطبيعية فرص العمل للساكنين في المنطقة وتعمل كذلك على تنمية العلاقات الاجتماعية، فضلا عن الزيارات المستمرة للسياح والآخرين إلى المنطقة تؤدي إلى نقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة مع تغير سلوك الأفراد تجاه بيئتهم، كما أن للمحميات بعد اجتماعي آخر فمشاركة المجتمع في إدارة المحميات الطبيعية وحمايتها كسب الرزق من عملهم فيها ستكون نقطة تحول لتغيير سلوكهم تجاه البيئة من السلوك الموروث إلى السلوك الإيجابي تجاه بيئتهم الطبيعية.

من الناحية التراثية: عن طريق المحميات الطبيعية يمكن الاحتفاظ بالتراث الشعبي والقومي سواء بالاحتفاظ بالآثار في البلد أو الاحتفاظ بالحيوانات والنباتات الأصلية فيه، بحث يعتبر البعض منها لدى بعض الشعوب محل فخر واعتزاز لهم، فضلا عن أن بعض عناصر المحميات الطبيعية مثل الحيوانات أو الطيور أو النباتات قد تكو هدية ثمينة تقدمها بعض الحكومات للدول الصديقة لتوطيد العلاقات الودية بينهما.

من الناحية العلمية: تعد المحميات الطبيعية ميدانا علميا للباحثين وطلاب العلم في شتى الميادين كإجراء البحوث والتجارب[1].

[1]- حمزة ناجي الجراجرة، المحميات الطبيعية في الأردن، مرجع سابق، ص 17-18-19.

ثانيا: السياحة البيئية(تعريفها- الإمكانات والمقومات - مستقبلها)

1ــ تعريف السياحة البيئية:

تعرف بأنها السفر الهادف إلى المناطقالجديدة غير الملوثة بقصد الدراسة والتمتع بمناظرها الطبيعية ونباتاتهاوحيواناتها البرية، وكذلك أي مظاهر حضارية قائمة.

كما تعرف بأنها: السياحة القائمة على التمتع بالمناطق الطبيعية ومشاهدة الطبيعة، دون تأثير كبير على البيئة، وتساهم بفعالية للنهوض بالدولة اجتماعيا واقتصادي[1]

وتم تعريفها أيضا بأنها: السفر لزيارة المواقع الطبيعية من أجل الاستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها من معالم ثقافية، بروح من المسؤولية البيئية التي تضمن المحافظة على المواقع الطبيعية وعدم المساس بها، وتقلل من التأثيرات السلبية للزيارة، ويوفر فرصا للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين[2]

ووفقا لإعلان"كويبك" فإن السياحة البيئية تتضمن جملة من مبادئ السياحة المستدامة مع التمييز لبعض الأمور التي تقع ضمن دائرة السياحة البيئية مثل:

- ✓ ــ المحافظة على المواقع الطبيعية والتراثية.
- ✓ ــ المساهمة في دمج المجتمعات المحلية في التخطيط للمشاريع المقامة لتطوير بيئتهم وعمل ذلك بالتعاون معهم.
- ✓ ــ تقديم وعرض المنتج الطبيعي والتراثي للزائر على نحو ملائم.

ثالثا: المحميات الطبيعية في موريتانيا وواقع التنمية السياحية (محمية حوض آركين)

1ــ جهود إنشاء محميات ومناطق طبيعية:

لقد توجت جهود الدولة الموريتانية في حماية البيئة وتسييرها والمحافظة على تنوعها واستدامتها، بإقرار إنشاء مجموعة من المحميات والمناطق الطبيعية، مع توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتسييرها والقيام بدورها البيئي المتميز. وفيما يلي أهم وأبرز المحميات الطبيعية التي قامت الدولة بإنشائها:

---

[1]– حاتم عبد المنعم أحمد، وآخرون، التقويم الاجتماعي والبيئي لمشروعات السياحة البيئية "دراسة مقارنة بين محافظتي مطروح والفيوم"، مجلة علوم البيئة، المجلد 39، ج1، سبتمبر2017م، ص180.

[2]–زياد عبد الرواضية، السياحة البيئية: المفاهيم والأسس والمقومات، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2013م، ص18.

1ـ 1ـ الحظيرة الوطنية لحوض جاولينغ:

الحظيرة الوطنية لجاولينغ مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئت بموجب المرسوم رقم 005-91 بتاريخ 14 يناير 1991م. ومن أهم الأهداف التي أوكلت للحظيرة: المحافظة والاستخدام المستديم لعينة من النظام البيئي للدلتا السفلي لنهر السنغال ــ التنمية المنسجمة والدائمة للنشاطات التقليدية للسكان المحليين ــ تنسيق النشاطات الرعوية وتلك المتعلقة بالأسماك التي تمارس على أرضها.

مكنت الاتفاقيات المبرمة مع شركائها من تنفيذ الأهداف الكبرى لمخططها التسييري في مجالات تقويم الكفاءات وإعادة التنوع الحيوي ودعم السكان. كما تمكنت الحظيرة الوطنية لجاولينغ وبحكم أهميتها بالنسبة لاستقبال طيور الماء من الانضمام سنة 1994م إلى قائمة اتفاقيةRAMSARللمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية. وتستقبل الحظيرة آلاف الطيور المهاجرة من غرب القطب الشمالي والطيور الإفريقية المداري، ففي سنة 2003م استقبلت الحظيرة 50323 طيرا مائيا وسنة 2004 62305 فردا موزعين على 90 نوعا. وقد أثبتت الحظيرة الوطنية لحوض جاولينغ بفعل انجازاتها وبطرق مثلى أن حماية البيئة ضرورة في نطاق تنمية مستدامة[1].

الصورة رقم1: تظهر التنوع في المحمية الوطنية لجاولينغ

✓

المصدر: خطة تسيير المحمية الوطنية لجاولينغ 2022م، ص 12.

[1]- الساحل الموريتاني تراث وطني وانفتاح على العالم، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2004م، ص17- 27.

1ـ 2ـ الحظيرة الوطنية لآوليكات:

يمثل تحدي تغير المناخ مصدر قلق كبير لموريتانيا ستؤثر هذه التغيرات بالتأكيد على الموارد الطبيعية الموجودة بالفعل في حالة من عدم الاستقرار المتقدم.

وفي هذا السياق خصصت الحكومة الموريتانية كجزء من استراتيجيتها للتخفيف من آثار تغير المناخ والعدوانية البشرية على البيئة، الأموال اللازمة لإنشاء محمية تسمى "الحظيرة الوطنية لآوليكات"، وهي خطوة ضرورية لضمان الحفاظ على الأنواع المنقرضة أو المهددة بالانقراض و/أو إعادة إدخالها في المستقبل.

كانت الحظيرة الوطنية لآوليكات في البداية مشروع حديقة حيوانات في "إديني" تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 0406 في 18 مارس 2015م على مساحة 400هكتار، وبموجب المرسوم رقم 0178 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 2016م أصبحت مؤسسة إدارية عامة تسمى منتزه آوليكات الوطني بمساحة 1600هكتار. إن الحظيرة الوطنية لآوليكات مجهزة بالفعل بالبنية الأساسية الضرورية والوسائل اللوجستية مثل: سياج خارجي بطول 16 كلم بما في ذلك 1.5متر في الهندسة المدنية و 3 متر في منطقة تكييف، وشبكة سلكية 107 هكتار و 06 بئر مجهزة و 03 محطات كهربائية، ومسار بطول 7كلم و4كلم من الطرق الداخلية، و2 كلم من الإضاءة في الموقع.

الصورة رقم2: بعض الزرافات المحمية في الحظيرة الوطنية لآوليكات

✓

المصدر: مشروع تطوير الحظيرة الوطنية لآوليكات 2023م، ص 23.

تسعى حظيرة آوليكات إلى تحقيق أهداف رئيسية من بينها:

- ✓ إنشاء مجمع نباتي وحيواني وسياحي بيئي.
- ✓ الحفظ والدراسة العلمية والتربية خارج الموضع الطبيعي لأنواع الحياة البرية
- ✓ تثقيف الجمهور وتواصله وإذكاء وعيه بأهمية الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض أو المنقرضة بالفعل من الحيوانات البرية في موريتانيا.
- ✓ توفير الحلول المناسبة لأسباب اختفاء الحياة البرية لضمان إعادة إدخالها بشكل أفضل في بيئاتها الطبيعية.
- ✓ إنشاء مكان للاسترخاء والترفيه والتسلية للجمهور وتعزيز السياحة البيئية.
- ✓ المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للحواضر المجاورة للمنتزه[1]

1ـ 3 ـ محمية الرأس الأبيض وعجل البحر:

تعتمد محمية الرأس الأبيض للأقمار الصناعية، وهي إحدى المناطق الطبيعية الرئيسية في موريتانيا تعتمد على متنزه الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، وقد تم إنشاءها عام 1986م من أجل حماية عجول البحر وتقع في شبه جزيرة الرأس الأبيض، وتبلغ مساحتها حوالي 2 كلم[2]

وفي عام 2000م وخلال إحدى دورات المجلس العلمي للدول الأعضاء في خطة الأطلسي لحماية عجول البحر (موريتانيا والمغرب وإسبانيا والبرتغال) وبعد ملاحظة نمو العجول في شبه جزيرة الرأس الأبيض قرر المجلس توسيع مجال الحماية فأنشئت محمية ملحقة في خليج النجمة بانواذيبو، وتسير المحميتان من طرف منظمة النجاح الموريتانية ومنظمة سي بي دي آبيتا الإسبانية، وبالتنسيق مع الحظيرة الوطنية لحوض آرغين[3].

[1] www.enveronnement.gov.mr/ar/parc national dawleigat.pna
[2] -www.msgg.gov.mr/ar/pnba
[3] -www /google.com/amp/www/skynewsarabia/com/amp/varieties.

الصورة رقم3: مشهد من بعض الفقمات في محمية الرأس الأبيض

✓ المصدر: هيبة سيد الخير، عجائب وطرائف حيوانات موريتانيا، مقال منشور في موقع:Mouriactu.info/ar بتاريخ (29-02-2016م).

1ـ 4 ـ محمية حوض آركين (الموقع- الظروف المناخية والبشرية- الإمكانات السياحية)

1 ـ 4 ـ 1ـ الموقع والحدود والنشأة:

تقع المحمية الوطنية لحوض آرغين جنوب منطقة الرأس الأبيض في أقصى شمال الساحل الموريتاني على المحيط الأطلسي، وتمتد على مسافة 150 كلم بين رأس تيميريس شمال انواكشوط والرأس الأبيض عند انواذيبو، وتشكل امتدادا للصحراء الرملية الكبرى في عمق شاطئ المحيط الأطلسي.

تبلغ مساحة المحمية 12000 كلومتر مربع، وتغطي المحمية ثلث مساحة الساحل الموريتاني، وهي واحدة من أكبر الحدائق الوطنية في غرب إفريقيا، وتضم المحمية 6300 كلم مربع في المجال البحري و5700 كلم مربع في المجال البري بها كثبان رملية ومياه ومستنقعات ساحلية ضحلة وسهول طينية ومياه ضحلة وأعشاب بحرية على مساحات شاطئية واسعة، ويضم الحوض 15 جزيرة كبيرة المساحة نسبيا مثل(تندرا، وكيججي، ونيرومي...)، إضافة لعشرات الجزر الصغيرة الرملية التي تكاد تعلو عن سطح الماء، وعندما ينخفض مستوى البحر تبدو للعيان ممتدة على مساحات واسعة تغطيها الأعشاب كأنها مروج خضراء عائمة فوق الماء.

تأسست محمية حوض آرغين بفضل جهود الباحث الفرنسي "ثيودور مونو" وذلك في مطلع سبعينات القرن الماضي باعتبارها محمية طبيعية للطيور المهاجرة وبيئة ذات خصائص جغرافية

ومناخية فريدة، وقد تبنت الحكومة الموريتانية سنة 1976م هذه الفكرة، وأنشأت "مؤسسة الحظيرة الوطنية لحوض آرغين" لحماية التنوع البيئي وللحفاظ على البيئة الطبيعية والتنمية المستدامة للسكان. وقد جاء إنشاؤها للقيام بدور رئيسي في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وحماية النظام البيئي في خليج آرغين وللإسهام في الحفاظ على موارد صيد الأسماك في جميع أنحاء المنطقة الاقتصادية في موريتانيا، وكذلك للقيام بدور إقليمي أوسع في هذا المجال بغرب إفريقيا.

وقد تم إنشاء المحمية الوطنية في منطقة خليج آرغين البحرية في عام 1976م، بدعم أوروبي-ألماني، وتولت الوكالة الألمانية للتعاون التقني(gtz) تقديم خدمات استشارية في مجال إدارة الثروات الطبيعية في المحمية. وقد أدرجت المحمية الوطنية لحوض آرغين كموقع للتراث الطبيعي العالمي لليونسكو في عام 1989م، حيث حافظت المحمية على مقوماتها البيئية وثرواتها الطبيعية الأصلية، وهي حقل مهم للبحث العلمي، إذ يقوم خبراء موريتانيون من المعهد الوطني للبحث في مجال الصيد بتنسيق البحوث التي تشارك فيها فرق فرنسية وبريطانية وهولندية. وبذلك أصبحت المحمية قبلة للسياح والباحثين المهتمين بالمواضيع الطبيعية والبيئية وتأثيراتها المحتملة على الطيور المهاجرة والحيوانات والحياة النباتية البحرية والبرية وعلى ظروف السكان[1].

[1]-http//www.alamarabi.com

بتاريخ (23– 12- 2018)

الخريطة(1) : منطقة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: خطة التسيير للحظيرة الوطنية 2010-2014م، ص23.

1 ــ 4 ــ 2ــ العوامل المناخية:

تقع موريتانيا ضمن مناخ مداري يمتد بين دائرتي عرض (14.30و 27.24 شمالا) وبين خطي طول (4.4 و17.4 غربا)، مما جعلها تتلقى نصيبا من الإشعاع الشمسي، حيث تتعامد أشعة الشمس على الأراضي الموريتانية مرتين في السنة، ويزيد من فاعلية هذا الإشعاع الشمسي خلو السماء غالبا من السحب وندرة الغطاء النباتي مما يزيد من ارتفاع درجات الحرارة، ويزيد من معدلات التبخر ويقلل من القيمة الفعلية للتساقط. وتساهم الصحراء من خلال الضغط المرتفع الصحراوي في زيادة قساوة المناخ، حيث أنه مصدر رياح الهرمتان الحارة الجافة المحملة

بالغبار والأتربة، كما تساهم هذه الرياح في زيادة التصحر، وتستفيد المنطقة الساحلية من إطلالها على المحيط الأطلسي مما يجعلها مميزة في مناخها عن بقية المناطق الأخرى[1]

1 ــ 4 ــ 2ــ 1ــ درجة الحرارة:

إن المناخ وخاصة درجة الحرارة في منطقة حوض آركين هي من أكثر المناطق اعتدالا، بسبب وقوعها على الساحل وتأثرها بالرياح القادمة منه، والتي تكون باردة في فترة الشتاء الممتد من منتصف نوفمبر تقريبا حتى نهاية شهر فبراير، وتبدأ بالاعتدال من شهر مارس حتى نهاية شهر مايو، وبعدها تبدأ الحرارة بالارتفاع نسبيا حتى نهاية أكتوبر، ويرجع هذا المناخ إلى الموقع الجغرافي المتميز الذي تتمتع به المحمية التي تمتد على مساحة 12000 كلم مربع[2]

إن توسط الحرارة واعتدالها غالبا في المحمية يظهر جليا عند النظر في متوسطات الحرارة في انواذيبو ومحطة إيويك.

الجدول(1): المتوسط السنوي لدرجات الحرارة القصوى والدنيا بمحطتي نواذيبو وإيويك ما بين 2010 و2013م

✓ السنوات	✓ أنواذيبو		✓ إيويك	
	✓ القصوى	✓ الدنيا	✓ القصوى	✓ الدنيا
✓ 2010	✓ 34,06	✓ 21,35	✓ 34,2	✓ 15,3
✓ 2011	✓ 33,42	✓ 19,82	✓ 32,4	✓ 18,1
✓ 2012	✓ 32,74	✓ 20,74	✓ 33,5	✓ 19,5
✓ 2013	✓ 34,02	✓ 20,67	✓ 33,8	✓ 22,1

✓ المصدر: الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية.

1 ــ 4 ــ 2ــ 2ــ الأمطار:

تقع منطقة حوض آركين في الشمال الغربي لموريتانيا، وهو ما جعلها ضمن شمال خط المطر 50ملم سنويا، أي من المناطق ذات النقص الشديد للأمطار. إن الظروف المناخية السائدة في المنطقة الساحلية لا تساعد على تهاطل الأمطار بالمنطقة، فالأمطار بوجه عام قليلة ومتذبذبة من سنة لأخرى (أنظر الجدول 2) وذلك راجع إلى أن الرياح التجارية البحرية المحملة ببخار الماء

[1]- منة منت عبد القادر، التحديات البيئية لمحمية حوض آرغين، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، 2013-2014م، ص22.

[2]– الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، بين الصحراء والأطلسي، موريتانيا،2004م، ص15.

لا تسقط أمطارا بسبب ازدياد درجة حرارتها فور مرورها باليابسة، إذ تقل نسبة تشبعها فيضعف احتمال حدوث تكاثف.

ومن العوامل التي لا تساعد على سقوط الأمطار أيضا بالمنطقة هو عدم وجود مرتفعات تساعد على سقوط الأمطار تضاريسيا، ولعل أهم مصدر للأمطار بالمنطقة هو الرياح الموسمية التي تتركز أمطارها في شهري أغسطس وسبتمبر مع أن كمياتها ليست منتظمة. وتتميز الأمطار في موريتانيا عموما بالقلة وتتركز في فترة قليلة من السنة والقسم الأكبر الذي يتساقط منها يعود إلى الأمطار الصيفية التي تحملها الرياح الموسمية، وقد تسقط أمطار شتوية خفيفة لكنها نادرة، وتتناقص الأمطار الصيفية كلما اتجهنا شمالا بينما تتناقص الأمطار الشتوية كلما اتجهنا جنوبا[1]

ورغم أن هذا هو الثابت إلا أنه تحدث بعض الطفرات المطرية في بعض السنوات، كما حدث في خريف 2022م الذي زادت فيه معدلات الأمطار في المنطقة على 100ملم، لكنه يبقى استثناء ويرجعه البعض إلى التغير المناخي.

1 ــ 4 ــ 2 ــ 3 ــ الرياح:

في منطقة حوض آرغين تهب ثلاث أنواع من الرياح، تختلف من حيث الخصائص والاتجاه وهي:

- ✓ ــ الرياح الموسمية:

وهي رياح تغير اتجاها عند مرورها من خط الاستواء، وهي رياح غير مستقرة، ذات اتجاه جنوبي غربي خاصة في الفترة ما بين شهري يوليو وأغسطس، وهي الفترة التي تصل بها الجبهة البيومدارية أقصى حدودها الشمالية.

ولا تتأثر كثيرا منطقة حوض آرغين بهذه الرياح حيث بالكاد تصل إليها قادمة من جهة انواكشوط ضعيفة وشبه فارغة من الأمطار ولا تصل حتى إلى منطقة انواذيبو، وهو ما يمكن أن يفسر جفاف المنطقة وقلة الغطاء النباتي فيها[2]

- ✓ ــ الرياح التجارية البحرية:

تهب هذه الرياح على حوض آرغين وعلى الساحل طوال العام وهي رطبة وباردة واتجاهها شمالي وشمالي غربي، وتكون قوية بعد الظهيرة بسبب نسيم البحر، كما تكون في بعض الأحيان

---

[1]– منة منت عبد القادر، التحديات البيئية لمحمية حوض آرغين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]– تسرو بنت مامين، منطقة رأس تيمريس، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أنواكشوط، 2014م، ص34.

قادرة على تكوين الكثبان الرملية على الساحل، وتزداد حرارة هذه الرياح عندما تتوغل في المناطق الداخلية في غير فصل الشتاء بسبب جفافها.

✓ ــ الرياح التجارية القارية:

هي الرياح السائدة في المنطقة وتتجه من الشمال نحو الجنوب، ففي فترة الأشهر الستة الأولى من السنة تتغلب رياح تكون ضعيفة، بينما تكون متذبذبة من شهر أغسطس إلى أكتوبر حيث تصل أقصى سرعتها في هذه الفترة 35كلم في الساعة، أما الفترة من نوفمبر إلى يناير فيغلب عليها الاتجاه الشمالي الشرقي وبسرعة تصل20 كلم في الساعة.

1 ــ 4 ــ 3ــ السكان في المحمية الوطنية لحوض آركين:

تعتبر مجموعة إيمراغن الساكنة الرئيسية لمحمية حوض آركين، وهي تقطن في تجمعات سكنية قليلة العدد على شاطئ المحيط الأطلسي في غرب موريتانيا، في شكل أكواخ وأعرشة من الخشب والحشيش، وهي تتمسك بأسلوب حياتها التقليدية، وتعيش على صيد الأسماك بالطرق البدائية، ابتداء من شبكة الصيدوحتى الزورق الخشبي مرورا بباقي الأدوات التي يحتاجونها في حياتهم اليومية. ويعرف الرجل في إيمراغن باسم "آمريغ" والمرأة باسم "تامرغيت"، ولهم طقوسهم الخاصة في الصيد وعاداتهم التي يصرون عليها ويعتبرون أنها تجلب لهم الحظ، هذا فضلا عن درايتهم الكبيرة بمواسم صيد كل نوع من السمك وأماكن تكاثره وطرق اصطياده.

ولم يأت موقع هذه القرى بصفة عشوائية (أنظر الخريطة 2)، بل حددت نشاطات الصيد مواقعها. حيث تقع معظم قرى إيمراغن على الرؤوس الصخرية كما هو الحال في مامغاروالركيبةوإيويك، إذ أن أسراب الأسماك لا تتبع في سيرها خط الساحل بل تتنقل في خط شبه مستقيم بين الرؤوس مما يهيئ فرصة أفضل للصيد حول الرؤوس خاصة إذا كانت المياه المجاورة لها ضحلة مما يسمح بالصيد سيرا على الأقدام في مساحات مائية مهمة كما هو الحال حولتيدرةوتنعلول ورأس آرغين[1].

[1]– منة منت عبد القادر، التحديات البيئية لمحمية حوض آرغين، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، 2013–2014م، ص 28–29–54.

خريطة (2): مواقع قرى إيمراغن في الحظيرة

المصدر: منة عبد القادر، مرجع سابق. ص55

1ـ 5 ـ إمكانات ودور الحظيرة الوطنية لحوض آركين في تنمية السياحة البيئية

1ـ 5ـ 1ـ الدور والإمكانات:

تشكل السياحة في مناطق الحظيرة الوطنية لحوض آرغين خاصة نشاطا اقتصاديا في أوج نموه وله عدة جوانب ملائمة لتطوره، حيث توجد على مستوى العديد من قرى إيمراغن مخيمات ضربت فيها خيام بدوية تقليدية لاستقبال الزوار، ويتسنى لهؤلاء الذهاب لاستكشاف الجزر والأحواض الوحلية على متن مراكب الصيادين ذات الأشرعة لمشاهدة الطيور والدلافين والتي من بينها الدلفين ذو الحدبة، أو الذهاب أيضا في الصحراء للالتقاء بالمنمين الرحل وتعرف على نمط عيشهم الباهر[1].

الصورة(4) : زوارا أجانب مع مرشدين سياحيين في قوارب شراعيةفي مياه الحظيرة

✓

المصدر: بين الصحراء والأطلسي، مرجع سابق، ص63.

الصورة(5): الدولفين النادر ذو الحدبة الذي يجذب السياح لمشاهدته في الحظيرة

✓

المصدر: الساحل الموريتاني، مرجع سابق، ص 47

[1]– وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الساحل الموريتاني: تراث وطني وانفتاح على العالم، موريتانيا، 2004، ص46.

لقد عملت إدارة الحظيرة منذ سنة 2000م على تطوير السياحة البيئية على امتداد تراب الحظيرة، ويعتبر الهدف الأساسي من إدخال هذا النشاط هو المساهمة في تثمين واكتشاف وحماية هذا التراث المعرفي العالمي من جهة، وعدم النشاطات الاقتصادية الموازية لنشاط الصيد وذلك لتخفيف الضغط على الثروات البحرية ولتشجيع النشاطات التي تساهم في توفير فرص وزيادة مداخيل مجموعة إيمراغن خصوصا النساء.

كما قامت الحظيرة بتقنين وتنظيم وضعية المخيمات السياحية على مستوى القرى (أنظر الصورة 3)، سواء كانت هذه المخيمات للمجموعة أو للأفراد، وتتولى النساء تسيير المخيمات السياحية وتقسم العائدات المالية بين التعاونية والنساء العاملات في هذا النشاط. ويقتصر المنتج السياحي والخدمات التي توفرها المخيمات السياحية في الحظيرة على تأجير الخيام والخروج في نزهة على متن السفن الشراعية وممارسة الصيد الرياضي، وبعض المنتجات الصناعية التقليدية.

الصورة(6): جانب من البنية التحتية للسياحة البيئية في الحظيرة آرغين

✓

المصدر: الساحل الموريتاني، مرجع سابق، ص47.

لدخول الحظيرة الوطنية لحوض آرغين يدفع الزائر الواحد ضريبة دخول تصل حاليا حوالي 2000 أوقية قديمة في الليلة الواحدة، ويتم الإيواء فقط داخل المخيمات الجماعية أو الخصوصية، وتمتد الحملة السياحية في الحظيرة خاصة من شهر أكتوبر إلى شهر إبريل، إلا أن المخيمات

تبقى مفتوحة ويرتادها الزوار على مدار السنة. وعموما يبقى عدد الزوار الحظيرة المسجلين سنويا ضعيفا نسبيا أي حوالي 2000 زائر في العام[1]

إن حظيرة آرغين يمكن إلى جانب الصيد أن تلعب دورا في تنمية السياحة البيئية في موريتانيا، هذا النشاط الجديد يشكل بديلا اقتصاديا لتناقص الكميات التي يصطاده إيمراغن مقللا في نفس الوقت من الضغط على الموارد، ولا تنقص الحظيرة ميزات خاصة بفضل الحركية الاقتصادية للقرى، وكرم ضيافة سكانها المتكيفين مع الظروف الصحراوية، وانفتاحهم على الخارج، ومناظرها الطبيعية وطيورها الحاضرة بشكل شبه دائم، كلها ميزات وعوامل تثبت الاعتقاد بأن السياحة البيئية تتوفر على إمكانات هامة، ستصل قمتها إن تطورت البينة التحتية الطرقية وتوفرت المياه العذبة والطاقة في قرى الحظيرة.

إلا أن تطوير هذا النشاط يشترط فيه أن يكون مدارا إدارة جيدة، فكل تدهور للحظيرة سيكون له أثر سلبي على النشاط، كما يعتمد ذلك التطور على المقدرة الاستيعابية للوسط وللجماعات المحلية، مع التركيز على ضرورة وجود نتائج اقتصادية مباشرة أكثر مايمكن لصالح هذه الجماعات، مع مراعاة روح هذا النشاط أو ما اتفق على تسميته بالسياحة البيئية[2]

لكن سواء تم تطوير السياحة البيئية في الصحراء أو في الساحل فإنه ينبغي أخذ احتياطات في الاعتبار بسبب هشاشة هذين الوسطين الطبيعيين اللذين يشكلان الأركان الحقيقية لنشاط السياحة البيئية. ومن المهم في هذا السياق أن نعرف أن السائح يستهلك ما يقرب من 200 لتر من الماء يوميا، وتتولد عنه كميات هامة من النفايات والمياه الوسخة، فإذا كان أثر السياحة على المستوى الاقتصادي مفيدا للتنمية، إلا أن تأثيرها على المستوى البيئي والاجتماعي والثقافي قد يكون سلبيا إن لم يكن السكان المحليين مهيئين لهذا الاحتكاك، حيث يعتقد بعض السياح أنهم بالنقود يستطيعون الحصول على كل شيء[3]

وبصفة أكثر عمومية فإن الحظيرة الوطنية لحوض آرغين تلعب دور مختبر تنمية مستديمة، فهي مرغمة على إدارة حذرة لحيزها وموارده وتقديم تصور بشكل دائم للتوفيق بين المحافظة على البيئة والخصائص البيولوجية للمنطقة ومتطلبات التنمية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية

---

[1]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، خطة الاستصلاح والتسيير 2010-2014، مرجع سابق، ص13.

[2]– الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، بين الصحراء والأطلسي، مرجع سابق، ص109

[3]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، خطة الاستصلاح والتسيير 2010-2014، مرجع سابق، ص13

لسكان إيمراغن، التي تتطلب تلبيتها إدماجهم أثناء تحديد أهداف التنمية للتأكد من انخراطهم في طور إنجاز المشاريع.

1ـ 5ـ 2ـ مستقبل السياحة البيئية:

تتوطد دعائم السياحة يوما بعد يوم وعام بعد عام سواء من حيث الوعي بها أو من حيث الإدراك لمفهومها والإحساس بجوانبها المختلفة وأهميتها المتعددة الجوانب وتأثيرها على تشكيل الوعي البيئي والإدراك العقلي بقضاياها المتجددة، وتزداد روابط السياحة البيئية حتى أصبح هناك تكامل بين السياحة البيئية وباقي الأنشطة التي رسمها الإنسان بصفة عامة.

لقد أصبحت السياحة البيئية أسرع أنواع الأنشطة نموا، ولقد أثبتت الوقائع العلمية الفعلية أن السياحة البيئية هي السياحة المثلى لتنمية المناطق السياحية ومن خلال ذلك تؤثر في كافة مجالات الحياة.

بدا الاهتمام بدراسات المستقبل في العمل السياحي بصفة عامة وبالسياحة البيئية بصفة خاصة من خلال الخوف على نضوب الموارد ومن خلال دراسة الخطر والتهديد الذي يمثله التلوث البيئي على كوكب الأرض.

إن البيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة البيئية هي ربط الاستغلال والاستثمار (للمواقع البيئية والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي) مع تطبيق إجراءات حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية وفق معادلة تنموية واحد عن طريق إعداد خطط وبرامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المتميزة بيئيا، مع التأكيد على ضوابط وإرشادات عدم المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها. إن السياحة البيئية كنشاط إنساني يمارسه الإنسان بجانبيه المادي والمعنوي، سواء على مستوى المشروع السياحي أو على مستوى المقصد السياحي أو على مستوى الدولة السياحية ككل، حيث إن السياحة البيئية في المحميات الطبيعية ستظل وسيلة للحياة من خلال ارتباطها ارتباطا قويا بالبيئة من خلال ثلاثة جوانب هي: اهتمام السائح بالمكان، ارتباط المشروع بالبيئة، التزام المجتمع تجاه البيئة[1]

خاتمة:

يظهر من خلال البحث أن للمحميات الطبيعية دورا مهما في تنمية السياحة البيئية، حيث تبين أن مكانة حظيرة آركين بين المحميات مكانة خاصة ومميزة، نظرا لموقعها وتنوعها لبيولوجي. لذا

[1]– حنان حسين دريول، استثمار المحميات الطبيعية لتنمية السياحة البيئية والاستدامة الحضرية في محافظة كربلاء، مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الخاص، أب 2020م، ص82.

كان من الضروري جعلها قطبا سياحيا بيئيا دون الإضرار بالحظيرة، ووضع ترسانة قانونية لحمايتها واستغلال إمكاناتها البيئية والسياحية، مع زيادة الوعي البيئي لدى كل الفاعلين بأهمية السياحة البيئية، وذلك من خلال الملتقيات وتنظيم الدورات التكوينية للسكان المحليين للحفاظ على المحمية واستدامتها.

- ✓ ومن خلال ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية من البحث:
- ✓ تساهم السياحة البيئية للحظيرة في تعزيز الاستدامة البيئية للموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.
- ✓ تعتبر المحميات الطبيعية وسيلة فعالة لتحقيق التنمية السياحية البيئية، بما يتلائم مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في موريتانيا.

يمكن أن تكون السياحة البيئية في الحظيرة الوطنية لحوض آركين مصدر دخل محليا ووطنيا، وبديلا وموردا اقتصاديا يمكن الاعتماد عليه في حال سخرت الإمكانات البشرية والمادية والطبيعية الموجودة، حيث تحتاج الحظيرة إلى تهيئة لجذب السياح بشكل أكبر، كتسهيل حركة السياح وتوفير المرشدين السياحيين وتنمية قرى الحظيرة وإقامة بنية تحية للراحة والاستجمام داخل الحظيرة.

- ✓ توصيات:
- ✓ انطلاقا من نتائج البحث بالإمكان وضع التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة زيادة التمويل الموجه للحظيرة وللمحميات بشكل عام وتشجيع الاستثمار البيئي فيها.
- ✓ نشر الوعي البيئي والسياحي بين الفاعلين البيئيين والسكان المحليين.
- ✓ تنشيط السياحة الثقافية.
- ✓ توفير البنية التحتية الملائمة للسياح داخل المحميات.
- ✓ وضع استراتيجيات وطنية للسياحة البيئية للمحميات الطبيعية، وتشجيع البحث العلمي.
- ✓ إعطاء الأولوية للسكان المحليين وإشراكهم في تسيير وحماية الحظيرة والنهوض بالسياحة البيئية فيها.
- ✓ قائمة المراجع:

1ــ أنور عمر قادر، آليات إنشاء المحميات الطبيعية وحمايتها، مطبعة ياد، إقليم كردستان – العراق، 2017م.

2ــ تسرو بنت مامين، منطقة رأس تيمريس، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، 2014م.
3ــ حمزة ناجي، عبد المهدي الجراجرة، المحميات الطبيعية في الأردن ودورها في التنمية السياحية، رسالة الماجستير في الآثار، قسم السياحة، جامعة مؤتة، الأردن، 2014م.
4ــ حاتم عبد المنعم أحمد، وآخرون، التقويم الاجتماعي والبيئي لمشروعات السياحة البيئية "دراسة مقارنة بين محافظتي مطروح والفيوم"، مجلة علوم البيئة، المجلد 39، ج1، سبتمبر2017م.
5ــ حنان حسين دريول، استثمار المحميات الطبيعية لتنمية السياحة البيئية والاستدامة الحضرية في محافظة كربلاء، مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الخاص، أب 2020م.
6ــ الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، بين الصحراء والأطلسي، موريتانيا،2004م.
7 زياد عبد الرواضية، السياحة البيئية: المفاهيم والأسس والمقومات، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2013م.
8 منة منت عبد القادر، التحديات البيئية لمحمية حوض آرغين، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، 2013-2014م.
9ــ الساحل الموريتاني تراث وطني وانفتاح على العالم، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2004م.
10 هشام بن صالح بن علي البراك، المحميات الطبيعية وتجريم الاعتداء عليها، بحث للحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010م.
11ــ الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، خطة الاستصلاح والتسيير 2010-2014.
12ــ وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الساحل الموريتاني: تراث وطني وانفتاح على العالم، موريتانيا، 2004م.

- ✓ www .enveronnement .gov.mr/ar/parc national dawleigat.pna
- ✓ www.msgg.gov.mr/ar/pnba
- ✓ www /google.com/amp/www/skynewsarabia/com/amp/varieties.
- ✓ http//www.alamarabi.com